العلاقات السعودية المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

رانيا علاء الدين عبد الجواد أحمد عطية

ملخص الدراسة :

شهدت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ تطورات كبيرة بعد اندلاع الثورات العربية والتغيرات التى شهدتها بعض أنظمة الحكم فى المنطقة، مما كان له أثر كبير على العلاقات بين الدول أهمها العلاقات بين مصر والسعودية لما تتمتع به الدولتين من أهمية تاريخية و ثقل دولى واقليمى .

تتناول هذه الدراسة العلاقات السعودية المصرية من خلال التعرف على مراحل التطور التاريخي للعلاقات بين الدولتين،وتحليل تباين الموقف السعودى تجاه مصر بين ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ ومحاولة وضع مسارات لمستقبل العلاقات بين الدولتين فى ضوء التغيرات الإقليمية والدولية الحديثة .

Abstract

The Arab region has witnessed significant changes after the outbreak of Arab revolutions in 2011 and the changes of some political regimes in the region, which had a major impact on the relations between countries, most importantly the relations between Egypt and Saudi Arabia because of their historical importance, regional and international weight.

This study discusses the history of Saudi-Egyptian relations, analyzing the variation in the Saudi position towards Egypt between the revolutions of 25th January, 2011 and 30th June, 2013 and the possible paths for the future of relations between them in light of recent regional and international changes.

مقدمة

تمثل كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية مركزا ذات أهمية في العالم العربي ، حيث يلعب كل منهما أدوار مؤثرة في ظل التطورات السياسية التي تمر بها المنطقة العربية ، وللحديث عن العلاقات بين مصر والسعودية أهمية خاصة ، في ضوء المتغيرات السياسية الداخلية في المنطقة العربية ، التي جلبت معها تغيرات في المعادلة السياسية ، سواء على مستوى الشئون الداخلية لهاتين الدولتين ، أو على المحاور والتحالفات السياسية في المنطقة العربية .

ولقد ساهمت الدولتان بتأثير واضح في صناعة القرار بالمنطقة العربية وبمجريات الأحداث فيها ، باستثناء فترة الثورات التي اجتاحت عدد من دول المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ ، وخاصة في مصر ، حيث تأثرت العلاقات بين الدولتين بالتطورات السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وتراجعت نسبيا عن مسارها الطبيعي خاصة بعد وصول جماعة الإخوان لحكم مصر ، حيث انشغلت السعودية بمواجهة هذه التطورات لتداعيتها الخطيرة على أمنها وأمن المنطقة العربية كلها.

وقد حدث تحول جذري في سياسة المملكة العربية السعودية تجاه مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث كانت السعودية من أوائل الدول الداعمة للثورة المصرية ، الأمر الذى كان له تأثير إيجابى على العلاقات المصرية السعودية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية .

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول محاولة التعرف على طبيعة ومسارات العلاقات السعودية المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، و رصد أهم محاور التغيير فى طبيعة ومسارات العلاقات بين الدولتين فى ضوء التطورات السياسية التى تمر بها المنطقة العربية .

أسئلة الدراسة :

تسعى الدراسة للإجابة على **سؤال رئيسي** :

ما هى طبيعة ومسارات العلاقات السعودية المصرية بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسى **أسئلة فرعية** تتمثل فيما يلى :

١. ما هى مراحل تطور العلاقات السعودية المصرية قبل وبعد الثورات العربية ؟
٢. كيف أثرت ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو٢٠١٣ على العلاقات بين الدولتين؟
٣. ما أسباب تأييد المملكة العربية السعودية لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣؟
٤. ما هي محددات التغيير فى موقف المملكة العربية السعودية تجاه مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو وكيف يمكن تفسيرها وتحليل أبعادها؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١. تتبع تطور العلاقات السعودية المصرية قبل وبعد الثورات العربية .
٢. تحليل موقف السعودية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثرها على العلاقات مع مصر .
٣. دراسة وتحليل طبيعة ومسارات العلاقات بين الدولتين بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية دراسة العلاقات السعودية – المصرية من كونهما أبرز الدول المؤثرة سياسيا في النظام الإقليمي العربي للمكانة التي تتمتع الدولتان بها في فى الشرق الأوسط فى ضوء التحولات السريعة التى مرت بها مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، وتستعرض ملامح الموقف السعودى من ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وأسباب تباين الموقف السعودى تجاههما، و أثر ذلك على مستقبل العلاقات بين الدولتين .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي الذى يساعد على فهم الأحداث الجزئية للوصول إلى نتائج عامة، ويعتمد على الملاحظة الغير مباشرة الوثائقية من الكتب والدوريات العلمية لأن طبيعة الدراسة تعتمد على رصد الأحداث وتحليلها،بالإضافة بالاستعانة بأدوات تحليل المضمون التي تخدم مشكلة الدراسة. [١]

الدراسات السابقة:

١. فهد بن سالم بن فيصل،" **العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية ومصر (من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦)**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر٢٠٠٨. [٢]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التغيير الذى طرأ على العلاقات المصرية السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والمصالح التي تسعى الدولتان إلى تحقيقها، والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ومدى تأثير الولايات المتحدة على مسار العلاقات المصرية السعودية.

٢. محمود إبراهيم بسيوني،" **تطور العلاقات المصرية السعودية فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠ – ٢٠٠٢)**، رسالة ماجستير،كلية الآداب، غزة، جامعة الازهر، ٢٠١٢. [٣]

هدفت الدارسة للتعرف على العلاقات المصرية-السعودية وجذورها التاريخية، ومحدداتها، وتوضيح دورهما ومكانتهما الإقليمية والدولية، ورصد العلاقات المصرية السعودية بعد أزمة الخليج الثانية في ضوء النظام الدولي الجديد بعد تفكك الإتحاد السوفيتي،وتداعيات هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على العلاقات بين البلدين.

٣. أحمد عبد العزيز أحمد حمزة،"**السياسة الخارجية السعودية تجاه مصر في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣**"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٦. [٤]

تتناول هذه الدراسة تحليل ملامح التغير في السياسة الخارجية السعودية وأبعاده تجاه مصر في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ معتمدة في ذلك على مدخل تحليل

النظام،وتوصلت إلى مجموعة نتائج تتمثل في اعتبار العلاقات المصرية السعودية علاقات استراتيجية للجانبين تقوم بالأساس علي العديد من المصالح المشتركة بالرغم من تغير الأنظمة وحدوث بعض الخلافات المؤقتة.

ومن خلال الدراسات السابقة:

اعتمدت الباحثة على الدراسات السابقة في معرفة عدة جوانب في العلاقات السعودية المصرية، وعليه فقد تطرقت لمعالجة جوانب لم تتطرق لها الدراسات السابقة بحكم الفارق الزمنى والمستجدات في المشهد السياسي، حيث تناولت الدراسة بالتحليل تطور العلاقات بين البلدين خاصة بعد الثورات العربية ٢٠١١.

أولا: مراحل تطور العلاقات السعودية المصرية

مما لا شك فيه أن العلاقات التاريخية بين مصر والمملكة العربية السعودية مرت بتطورات واضحة المعالم قديماً وحديثاً ، وتعتبر العلاقات بين البلدين من أهم ركائز التفاعلات العربية ، وتعرضت العلاقات بينهما لمراحل من التعاون والتحالف والتنافس السياسي وأحيانا العسكري ، وأسهمت بشكل هام وفعال في صياغة نمط التحالف العربي من أهمها:

- أيدت السعودية مطالب مصر الوطنية فى جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية فى الأمم المتحدة والجامعة العربية وجميع المحافل الدولية ، وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، كما وقفت السعودية بكل ثقلها بجانب مصر أثناء العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦.[٥]
- بدأ التوتر فى العلاقة بين البلدين عام ١٩٦٢ حين أرسل الرئيس جمال عبد الناصر وقتها القوات المصرية لدعم الثورة اليمنية بعد تولي الإمام البدر الحكم ، وكانت السعودية من مؤيدي الإمام البدر خوفًا من انتقال الثورة إليها، ولذلك توترت العلاقات المصرية السعودية، ولم تنتهِ الأزمة إلا بالصلح في مؤتمر الخرطوم سبتمبر ١٩٦٧.[٦]
- كانت حرب أكتوبر أحد أسباب تحسن العلاقات المصرية السعودية، حيث لعبت السعودية دوراً بارزاً فى مساندة مصر، فقامت بقطع إمدادات البترول عن

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما قدمت مساعدات اقتصادية عن طريق القروض وصفقات الأسلحة التي ساعدت مصر في حرب أكتوبر.

- قررت السعودية في ٢٣ إبريل ١٩٧٩ قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وفي اليوم التالي قررت السعودية والكويت إلى جانب قطر والإمارات وقف تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر إلى أجل غير مسمى بعد إبرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى مارس ١٩٧٩.
- قامت السعودية بقيادة ما سمى بـ "جبهة الرفض" في العراق، تم فيها تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقرها إلى تونس، ومقاطعة مصر،وتغيرت سياسة عدداً من الدول العربية تجاه مصر في الفترة بين (١٩٧٩ - ١٩٨٩).[٧]
- بدأت العلاقات تتحسن تدريجيًا مع تولي الرئيس الأسبق حسني مبارك الحكم عام ١٩٨١ ، حيث عمل على عودة مصر إلى الصف العربي وتحسين العلاقات بشكل خاص مع الخليج، ولعبت السعودية دوراً بارزاً في عودة مصر إلى علاقاتها العربية في مؤتمر القمة بالأردن ١٩٨٧، ثم عودة السفراء بين مصر والسعودية في ١٩٨٧، كما مثّل الموقف المصري من حرب الخليج الثانية عاملاً هاماً فى تحسن العلاقات المصرية الخليجية عامة، وخصوصاً السعودي والكويتي.[٨]

ثانيا: موقف السعودية من التطورات السياسية فى مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١

شهدت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ تغييرات كبيرة بعد اندلاع الثورات العربية والتى أطاحت ببعض أنظمة الحكم في المنطقة منها النظام المصرى، فلم تقتصر تداعيات التحولات التي شهدتها الدول العربية على الداخل، بل تجاوزتها لتفرز أنماطاً جديدة من التفاعلات الخارجية،من أهمها التغير الملحوظ في العلاقات المصرية السعودية ، حيث أدركت السعودية ودول الخليج أنها ليست بعيدة عنه [٩]، وهو ما ظهر من خلال موقفها المتحفظ من تلك الدول بما فيها مصر مُتمثلاً في اعتبار المشكلة داخلية مع الإعراب عن الأمل في حل الأزمة سلمياً ، فقد كانت المواقف

الخليجية باستثناء الموقف القطري طوال أيام الثورة تتمحور حول فكرة رفض التغيير في مصر.

جاء الموقف السعودي في هذا الشأن واضحاً فى تصريح الملك عبدالله بأن **"مصر العروبة والإسلام لا يتحمل الإنسان العربي والمسلم أن يعبث بأمنها واستقرارها بعض المندسين باسم حرية التعبير بين جماهير مصر الشقيقة واستغلالهم لنفث أحقادهم تخريباً ومحاولة إشعال الفتنة الخبيثة"**. [١٠]

ومع تنحى الرئيس الأسبق مبارك جاء الموقف السعودى متحفظاً ولكنها رحبت بالانتقال السلمي للسلطة في مصر، وأبدت رغبتها في تقديم دعم مالي لحكومة تسيير الأعمال لمواجهة التداعيات السلبية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، إدراكاً منها أنها لا تستطيع أن تعادي النظام القادم في مصر الذي لم تظهر ملامحه بعد، وركزت على محاولة تدعيم موقفها الداخلي والسعي إلى تجنب ثورات مماثلة لثورة مصر. [١١]

مثّل العامل الإيراني دوراً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقات بين القاهرة والرياض مثلما لعبت دوراً هاماً في تقارب الطرفين في بداية عهد مبارك، حيث بدأت إتصالات بين الجانبين المصري والإيراني تشير إلى تقارب يلوح في الأفق وكان له عدة مؤشرات أهمها: [١٢]

- زيارة أول وفد شعبى مصرى يضم ٤٥ من الشخصيات العامة لإيران فى يونيو ٢٠١١.
- تصريح وزير الخارجية المصرى نبيل العربي **"القاهرة على استعداد لفتح صفحة جديدة مع إيران"** والذى قُوبِل بشكل سريع وإيجابى من إيران.

ونظراً لحساسية العلاقات السعودية المصرية فقد حرصت مصر على إبراز إعلائها لقيمة الأمن الخليجي من خلال تصريح وزير الخارجية المصرى محمد العرابي: **"إن أمن الخليج خط أحمر بالنسبة لمصر، وإن التقارب مع إيران لن يكون أبداً على حساب الخليج"** . [١٣]

استشعرت دول الخليج الخطر خصوصاً بعد اقتراب رياح التغيير من حدودها كما فى اليمن والأردن، فأصبح الخليج العربي مُحاطاً بالخطر من جميع الجهات، من الجنوب

في اليمن وعمان، وفي الغرب من مصر وتونس، ومن الشمال الأردن، وكذلك بالخطر الإيراني الكبير من جهة الشرق ، خاصة مع إرهاصات التقارب المصري الإيراني الذي كان باديّاً في تصريحات مسئولى البلدين، خصوصاً عندما يقترن ذلك بالتفكير في إمكانية ترك الخليجيين وجهاً لوجه مع إيران دون تدخل مصر نتيجة انكفاءها على نفسها لمعالجة المشكلات الداخلية.[١٤]

وقد دفعت بوادر التقارب المصري الإيراني دول الخليج لأن تلقى بثقلها في الأزمة السورية من أجل إضعاف النفوذ الإيراني وتوجيه ضربة إلى محور الممانعة وإضعافه حتى لا تتغير موازين القوى والمصالح في المنطقة على حساب الخليج.

ثالثا: العلاقات السعودية المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

أثارت التطورات السياسية في مصر بعد اهتماما واسعا من المجتمع الدولي ، فالنظام السياسي المصري يعد أهم مراكز النظام الإقليمي في الشرق الأوسط و له أدوارا مهمة في العديد من القضايا السياسية والأمنية في المنطقة ، ومن ثم لم يكن غريبا أن يصبح المشهد المصري موضع الإهتمام الدولي، فما إن أعلن الفريق السيسي بيان القوات المسلحة فى ٣ يوليو ٢٠١٣ وخارطة الطريق حتى كانت مصر محطا لأنظار القوى الدولية والإقليمية ، وهو ما ظهر من خلال ردود الأفعال الدولية والإقليمية.[١٥]

وإذا كانت السعودية قد تبنت موقفًا رافضًا لثورة ٢٥ يناير خوفاً على أمنها واستقرارها، فإنها على النقيض من ذلك، كانت من أوائل الدول التي أيدت ٣٠ يونيو، وتأكيدًا على موقفها الداعم لمصر بعد ٣٠ يونيو سارعت بتقديم مساعدات عاجلة لدعم الاقتصاد المصري ممثلة في مليار دولار كمنحه نقدية، ومليارى دولار كمنحة عينية من المنتجات بترولية والغاز، بالإضافة إلى مليارى دولار كوديعة لدى البنك المركزي بدون مصاريف تمويلية.[١٦]

رابعا : مؤشرات التحول في المواقف السعودية تجاه مصر بعد ٣٠ يونيو

هناك العديد من المؤشرات التي تعبر عن حدوث تحولات في موقف المملكة العربية السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي (عدا قطر) ، تجاه مصر بعد

سقوط نظام حكم الإخوان، على النحو التالي:[١٧]

- إصدار القيادات الخليجية بيانات رسمية تعبر عن ارتياحهم للتحول السياسي السلمي، والتعهد بمساندة مصر خلال المرحلة الانتقالية.
- رفض الملك عبدالله بن عبد العزيز بعد أحداث ثورة ٣٠ يونيو التدخل الدولي في الشأن الداخلي المصري، وأعلن وقوف السعودية بجانب مصر ضد الإرهاب و أنها ستقدم مساعدات لمصر بقيمة ٤ مليارات دولار وهو ما قابله تعهدات مماثلة من الكويت والإمارات ، بخلاف زيادة الاستثمارات الخليجية في مصر.
- بعد إعلان نتيجة الإنتخابات الرئاسية المصرية في ٢٠١٤، كان العاهل السعودي الملك عبدالله أول المهنئين للشعب المصري وللرئيس عبد الفتاح السيسي،كما دعا الملك عبدالله إلي عقد مؤتمر لأشقاء وأصدقاء مصر لمساعدتها في أزمتها الإقتصادية.[١٨]
- اجتمع الملك عبدالله بن عبد العزيز مع الرئيس عبد الفتاح السيسي ٢٠ يونيو ٢٠١٤ بجلسة مباحثات ثنائية لتعزيز العلاقات بين البلدين، وتعد الزيارة الأولي بعد الإنتخابات الرئاسية وفوز الرئيس السيسي فيها .[١٩]
- دعم السعودية لمصر الذى تواصل في الشهور التي تلت عزل مرسي وأخذ أشكالا مختلفة اقتصادياً وسياسياً، من أهمها خطاب ملك السعودية في ١٦ أغسطس والذي أبدي فيه تأييدا واضحا للمسار الجديد الذي تسلكه مصر.
- صدور أمر ملكي في السعودية يتضمن " **تجريم الإنتماء للجماعات الدينية والفكرية المتطرفة** " والذي تم تفسيره بأنه يشمل جماعة الإخوان المسلمين ، وهو ما تزامن مع إعلان الحكومة المصرية الإخوان جماعة إرهابية .[٢٠]

خامسا : محددات التحول في المواقف السعودية تجاه مصر بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣

تمثل جماعة الإخوان المسلمين أحد أبرز مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في مرحلة ما بعد الثورات العربية خاصة في مصر، ويخضع التحول في المواقف السعودية تجاه مصر بعد ٣ يوليو٢٠١٣ للعديد من التفسيرات منها :

أولا : عوامل تخوف السعودية من تجربة حكم الإخوان :[٢١]

١. اعتبرت السعودية صعود الإخوان للحكم فى مصر خطراً يهدد مصالحها في المنطقة خاصة فيما يتعلق بتطور علاقة مصر مع إيران، وقد حاول الإخوان طمأنة السعودية، والتأكيد على أن أمن "الخليج خط أحمر" وأنه جزء من الأمن القومي المصري، لكن ذلك لم يترجم عمليا حيث تنامت علاقة مصر مع إيران فى عهد الإخوان، مما أكد المخاوف السعودية من رغبة النظام المصرى فى التقارب مع إيران، فضلا عن زيارة مرسى لإيران في أغسطس ٢٠١٢، وزيارة الرئيس الإيراني لمصر في فبراير ٢٠١٣، وكان من شأن مسار التطور في علاقات مصر بإيران واحتمال تشكيل محور مصري – إيراني أن يضع منطقة الخليج في فوهة كماشة بين دولتين كبيرتين تحكمان من قبل قوى الإسلام السياسي (سنة وشيعة) واقعا تحت ضغط مباشر فيما يتعلق بالنفط وممرات الطاقة .

٢. تنامي العلاقات المصرية مع تركيا حيث التحالف الإخواني التركي مثلت تحديا للحضور السعودي الخليجي في الساحة العربية، ما قد يؤدي إلى تفتيت دول المنطقة بين تحالفات غير داعمة للدول الخليجية ، وكان من شأن تمكن الإخوان في مصر أن يجعل دول الخليج محاصرة بين مثلث (مصر،إيران وتركيا).

٣. شعور المملكة العربية السعودية أن الإدارة الأمريكية أقامت تحالفا تركيا – قطريا –أمريكيا متجهلاً دور المملكة، من خلال الدور القيادي التركي لهذا الحلف في المنطقة بما يعيد الأمور إلي زمن الخلافة العثمانية ومن خلال تنصيب قطر لقيادة منطقة الخليج وبالتالي تراجع دور المملكة العربي والإقليمي في ظل غياب مصر.

٤. تقارب الولايات المتحدة الأمريكية مع حركة الإخوان المسلمين وتوجه إدارة أوباما إلي اعتماد الإسلام السياسي والإخوان المسلمين في مقدمته ، حليفا جديدا يعتد به ، في ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة ، مما يمثل تحديا استراتيجيا إقليميا لدور دول الخليج و انتقاصا من قيمتها .

٥. لمست المملكة زيادة دور قوى الإقليمية مثل تركيا، إسرائيل، إيران، في ظل غياب مصر يجعل المنطقة العربية منطقة نفوذ لهذه القوي الإقليمية.

ويمكن إرجاع الموقف السعودي تجاه ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى رغبتها في إنهاء حالة عدم الإستقرار في مصر، وضمان تولي طرف متماسك وقوي وقادر على ضبط الوضع في مصر، لمساعدة الخليج، في مواجهة أزمات المنطقة في ظل غياب مصر ومحاصرة الخليج من جميع الجهات تقريباً سواء من الأزمة في اليمن، إيران أو سوريا .

كما جاء الإتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدة والغرب ليُثير القلق الخليجي من أن يكون هذا الاتفاق على حسابهم، و الخوف من إنسحاب أمريكي تدريجي من منطقة الشرق الأوسط للتركيز على دوائر أخرى ما يترك الخليج مكشوفاً في مواجهة الخطر الإيرانى. [٢٢]

ثانيا: البيئة الأمنية والمتغيرات الإقليمية وأثرها علي الموقف السعودي من ثورة ٣٠ يونيو :

خلقت المتغيرات الإقليمية والدولية واقعاً جديداً كان له أثر كبير على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ جعلت من دول المجلس طرفاً رئيسياً فاعلاً في المنطقة خاصة بعد "ثورات الربيع العربي" التي غيرت موازين القوى في المنطقة، وجعلت من دول المجلس طرفا فاعلاً في التعامل مع الأزمات العربية.

على الرغم من قدرة دول المجلس على المحافظة على أمنها واستقرارها الداخلي، فإن تداعيات "الربيع العربي" خلّفت بيئة غير آمنة تحيط بجميع دول المجلس بدرجات مختلفة تتفاوت بتفاوت عوامل الموقع الجغرافي، والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة التركيبة السكانية، وغيرها من العوامل التي تسهم في تحديد طبيعة البيئة الأمنية لأي دولة.

ومن ضمن حزمة التحديات التى تُعَدّ أكثر خطورة: تنامي ظاهرة التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية، واستخدام القوة العسكرية في اختراق هذه الدول والعبث بأمنها الوطني، و ازداد ذلك بعد أحداث الثورات العربية، وهي تهدف بذلك إلى إحداث تغييرات في موازين القوة الإقليمية. [٢٣]

وفي سبيل تحقيق ذلك، تساوم طهران القوى الكبرى بالبرنامج النووي على زيادة نفوذها في المنطقة، ويقابل ذلك حالة من التذبذب في السياسة الأمريكية، وتوجُّه واشنطن نحو تحول جيو استراتيجي، أي الاتجاه شرقاً نحو الصين وما حولها على حساب منطقة الخليج، مما يعني حدوث فراغ استراتيجي وعسكري وأمني يثير مخاوف دول الخليج التي اهتزّت ثقتها في واشنطن بعد ثورات الربيع العربي، حيث تنكرت الولايات المتحدة لحلفائها التقليديين.[٢٤]

وهناك تحديات أمنية لا تقلّ أهمية، منها: التنظيمات الإرهابية المسلّحة، وبينها تنظيم داعش وجبهة النصرة وبقية التنظيمات الأخرى التي لها دور ونفوذ في دول، مثل العراق وسوريا وليبيا، ناهيك عن تعكّر صفو الأمن المصري.[٢٥]

ويزداد الوضع خطورة في اليمن، حيث فتحت جماعة الحوثي جبهة خطيرة للصراع على حدود دول مجلس التعاون الخليجي، لأنها ميليشيات مسلحة عقائدية، تمثل رأس حربة لإيران، واستولت على مقاليد الحكم بالقوة، وتهدّد الاستقرار والسلم الإقليميين .[٢٦]

سادسا: توجهات السياسة الخارجية السعودية تجاه مصر في عهد الملك سلمان

كانت وفاة الملك عبدالله باعثا للقلق في مصر، إذ سادت حالة من الترقب إزاء العلاقات السعودية المصرية مع تولي الملك سلمان الحكم، ووجود حالة من الغموض تجاه العديد من القضايا مثل استمرار التوافق السياسي بين البلدين واستمرار دعم المملكة لمصر اقتصادياً، وخريطة تحالفات السعودية الاقليمية ورؤيتها لمواجهة نفوذ الإسلام السياسي في المنطقة.

كانت مصر الوجهة الأولي لزيارات الملك سلمان الخارجية في ٢٨ مارس ٢٠١٥ على رأس الوفد السعودى للقمة العربية ٢٦ التي عقدت في مدينة شرم الشيخ، وقد أعرب الملك سلمان عن" إدانة المملكة واستنكارها للهجوم الإرهابى " الذى استهدف النائب العام هشام بركات، ثم أرسل برقية عزاء للرئيس المصري في ٢ يوليو ٢٠١٥ بعد استهداف نقاط تفتيش أمنية في سيناءمجددا وقوف المملكة مع مصر في مواجهة كل ما يستهدف أمنها واستقرارها.

وبدأت كل من مصر والسعودية بوضع أليات تنفيذية لتعزيز العلاقات بينهما، وظهر ذلك أيضاً من خلال تأكيد كل من الملك سلمان والرئيس السيسى أن العلاقة بين البلدين "إستراتيجية وتكاملية " وان الدعم السعودى لمصر كان فارقاً خلال الفترة الماضية ومازال مستمراً، وأن الأمن القومى المصرى هو ضمان للأمن القومى السعودى.[٢٧]

اتجهت حسابات السعودية في علاقتها مع مصر إلي إحداث تحولات في الخيارات السياسية والإقليمية [٢٨]، دون أن يؤثر ذلك على علاقتها مع مصر، وكان من أهم ملامح تعزيز العلاقات في عهد الملك سلمان " **إعلان القاهرة** " الذي تضمن تأكيد الجانبين علي بذل الجهود لتعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة، وتم الإتفاق علي وضع حزمة من الآليات التنفيذية في المجالات التالية:[٢٩]

١. تطوير التعاون العسكرى والعمل علي إنشاء القوة العربية المشتركة
٢. تعزيز التعاون المشترك والإستثمارات في مجالات الطاقة والربط الكهربائى والنقل
٣. تحقيق التكامل الإقتصادي بين البلدين وتكثيف الإستثمارات بين السعودية ومصر وتدشين مشاريع مشتركة .

وهناك مجموعة من العوامل التي دفعت الرياض إلي الإنخراط في تحالفات إقليمية وفقا لحسابات ورؤية مختلفة ومنها مسار علاقتها بمصر علي النحو التالى :

أ. النظرة الأمنية تجاه السياسة الإيرانية فى المنطقة :

تتمثل رؤية السعودية تجاه إيران في أنها من أهم مصادر التهديد لأمنها الوطني، خاصة بعد تعاظم نفوذها في المنطقة بسوريا، لبنان ، العراق ، اليمن، ومن هنا تضع السعودية أولوية لتشكيل تحالف سني في مواجهة إيران علي ملف مكافحة الإرهاب " حسب رؤية المملكة ".[٣٠]

أما مصر فعلي الرغم من أنها تختلف في بعض التفاصيل مع الرؤية السعودية فإنها تعتبر أمن الخليج خطا أحمروهو ما أكدت عليه تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي أكثر من مرة.

مع ذلك ، لا ينفي أن هناك مساحة مشتركة بين القاهرة وطهران فيما يخص الأزمة السورية، كما تسعي مصر لتطوير علاقتها بالعراق علي نحو يفرض عليها الإحتكاك بإيران ، بحكم صعود النفوذ الإيراني في العراق في حال رغبتها في إنجاح سياستها الإقليمية بعيدا عن تركيا مقارنة بالرياض التي تتجه لتقوية علاقاتها مع أنقرة.[٣١]

ويشير ذلك إلي أن وقوف السعودية إلي جانب مصر لا يعني اضطراب علاقتها بتركيا، وتدرك مصر أن تركيا ليست لديها مشكلة مع إيران، فلا يشغل أنقرة النفوذ الإيراني في الخليج، صحيح أن سوريا تعتبر ساحة تنافس بين تركيا وإيران، لكنها ليست حربا عقائدية بين إيران الشيعية وتركيا السنية، بل صراع نفوذ علي مناطق الفراغ العربي.

ب. الرؤية الحاكمة لكلا البلدين لحل الأزمة السورية : [٣٢]

هناك تباين واضح بين القاهرة والرياض في الرؤية للأزمة السورية ومسارات الحل .

الرؤية السعودية:

- إمكان الحل العسكري لإنهاء النزاع لا سيما بعد أن وصلت خسائره لدرجة لا يمكن التفاوض فيها مع نظام بشار الأسد، وضرورة رحيله خلال المرحلة الإنتقالية لإنه جزء من المشكلة وليس الحل .
- مواجهة الأسد مهما كان عواقبها علي وحدة سوريا ستحد من النفوذ الإيراني في المنطقة .

الرؤية المصرية:[٣٣]

- تؤمن بالحل السلمي للأزمة خاصة أن أيا من طرفي الصراع لم يستطع حسم المعركة لمصلحته ، وتري مصر أن التفاوض مع نظام الأسد هو الخيار الأمثل، وفقاً لتصريح الرئيس السيسي في ٢٨ فبراير ٢٠١٥ " **لا نمانع من بقاء الأسد رئيسا لسوريا** ".
- تخشي مصرمن رحيل الأسد بشكل عشوائي مما يؤدي إلي تفتيت سوريا وهو أمر يضر ضررا جسيما بالأمن القومي المصري .

- عارضت مصر تمويل وتسليح ما تسميه الرياض" المعارضة المعتدلة"، حيث ترى أن السماح بتوظيف جماعات مسلحة من جنسيات مختلفة لإسقاط النظام السورى سيؤدي إلي خلل كبيرفي الأمن الإقليمي، فمن الصعب التفرقة بين جماعات مسلحة إسلامية معتدلة وأخرى متطرفة وإرهابية بل يندرج الجميع تحت فئة جماعات الإرهاب المطلوب مواجهتها وليس تسليحها أو الدفاع عنها أو تبنيها.
- كما ترى أن وحدة سوريا الجغرافية وتماسك جيشها الوطني أمر يجب عدم التهاون فيه، وأن البحث عن حل سلمي برعاية أممية ويراعي فيه المآسى الإنسانية التي يتعرض لها السوريون يجب أن تكون له الأولوية.

أدي تباين هذه الرؤي إلي بعض التوترات في العلاقات بين البلدين خاصة في النصف الثاني من ٢٠١٦ وحتي مطلع ٢٠١٧ حينما صوتت مصر لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الحرب في سوريا والذي قدمته روسيا والذي يدعم استمرار وبقاء بشار الأسد في الحكم.

ج. استراتيجية البلدين فى التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين :

يميل الموقف السعودى فى ظل حكم الملك سلمان نحو التقليل من خيار المواجهة مع الإخوان المسلمين وغيرها من حركات الإسلام السياسى، إذ أن التعامل وفق سياسة موحدة في مواجهة كل أفرع جماعة الإخوان في المنطقة تسبب وفق وجهة نظر سعودية في إضعاف الثقل السعودي في اليمن،وهنا يسود تصور بأن جماعة الإخوان لم تعد تهديدا مباشرا للمملكة كما كانت خلال حكم الملك الراحل، بل تشاركها الأهداف السياسية، كهزيمة الأسد في سوريا والحوثيين في اليمن.[٣٤]

في حين يسعي النظام الحالي في مصر إلي محو تأثير الجماعة والفروع المرتبطة بها، نجد المملكة اختارت إبقاء مشكلة الإخوان في حدودها الداخلية، وعدم جعلها محددا للعلاقات الخارجية للمملكة.

يمكن القول أن رؤية السعودية الجديدة تتمثل في توحيد أكبر عدد من حركات الإسلام السياسي السني لإضعاف تكتل طهران المكون من وكلائها الإقليميين الشيعة مثل عصائب أهل الحق في العراق وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن ، لتحقيق

أهداف طهران في الإقليم . وهنا يبقي تحجيم النفوذ الإيراني أولوية في السياسة الإقليمية للسعودية .

خاتمة

دخلت مصر قبل ٣٠ يونيو حالة ثورية متأزمة ما بين طبقة سياسية تنتمي لمرحلة ما قبل الثورة، وشباب بلا قيادة سياسية أو فكرية،وإخوان بتجربة طويلة في العمل السياسي لكن من دون تجربة في الحكم، في هذا الوضع برزت المؤسسة العسكرية كطرف وحيد ومتماسك يملك هدفا واضحا ويستطيع إيجاد وفرض مخارج للوضع المتأزم.

يبدو أن السعودية نظرت إلى الأمر أنه من دون المؤسسة العسكرية، كانت مصر تقترب من حالة تنذر بالفوضى التي انتهي إليها العراق في ظل الإحتلال الأمريكي وتفكيك مؤسسته العسكرية ، وإذا كان النفوذ الإيراني قد تسلل إلي العراق من خلال الفوضى السياسية والتنظيمات الشيعية التي جاءت مع الإحتلال، فإنه يمكن أن يتكرر الشيء نفسه في مصر.

انطلاقا من ذلك فإن استقرار مصر من وجهة نظر السعودية، خاصة بعد سقوط العراق وسوريا، لم يعد مصلحة مصرية فقط بل مصلحة سعودية وإقليمية بامتياز .

واللافت في هذا الإطار كان إسراع السعودية إلي تهنئة الرئيس المؤقت عدلي منصور قبل أدائه القسم، وجاءت هذه التهنئة بعد التردد الذي بدا عليه الموقفان الأمريكي والأوروبي، والرفض التركي والإيراني، كان الموقف السعودي قصد منه استباق الآثار السلبية التي كان يمكن أن تؤدي إليها مواقف تلك الدول ، وبالتالي ارسال رسالة دعم للمؤسسة العسكرية.

انطلقت السعودية في موقفها من ثلاثة عوامل :

١. **استقرار مصر الذي يمثل بالنسبة لها في هذه المرحلة الحالية مصلحة استراتيجية عليا**: من ناحية تقع السعودية في عين العاصفة التي تهز المنطقة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ، من الشمال العراق بحربه الأهلية ، ومن الجنوب اليمن المضطرب، وفي الشمال الغربي منطقة الشام.

من ناحية أخري السعودية هي أحد أضلاع المربع الذي كان يرتكز عليه ما كان يعرف بالنظام الإقليمي العربي وهو مربع العراق، السعودية،مصر وسوريا، انهار العراق تحت الإحتلال الأمريكي والنفوذ الإيراني الذي تسرب من خلاله، ثم انهارت سوريا بعد تحول الثورة فيها إلي حرب أهلية مدمرة ، ولم يبقي من هذا المربع إلا مصر والسعودية .

قبل ٣٠ يونيو كانت مصر بالنسبة للرياض في حالة عدم استقرار خطيرة وحيث أن الرياض خسرت كثيرا بسقوط بغداد ثم انهيار سوريا ، فإنه في هذه الحالة لا يمكن للسعودية تحمل انزلاق مصر إلي حالة من عدم الإستقرار، قد تطول وتخرجها من التوازنات الإقليمية تماما وتحولها بالتالي إلي ساحة لتدخلات إقليمية ودولية كما حدث في العراق وسوريا، مما يجعل السعودية مكشوفة أمام كل المخاطر لأنه سيؤدي إلي فوضى إقليمية واسعة وسيكون عليها بمفردها مواجهتها ومواجهة تبعاتها.

٢. **علاقة الرياض مع الجيش المصري ومع الإخوان:** فقد مرت علاقة الرياض مع الجماعة علاقة اختبار وانتظار، فضلا عن أنها كانت مرحلة مضطربة .

علي الجانب الاخر، تمتد علاقة السعودية مع المؤسسة العسكرية لما يقرب من ٤٢ سنة وهي الفترة التي تغطي حكم كل من الرئيس الأسبق أنور السادات وحسني مبارك،كانت العلاقة بينهما خلال هذه الفترة الطويلة ثابتة ومستقرة .

٣. **التكيف مع المتغيرات الدولية:** فقد كان الموقف الأمريكي لإدارة أوباما يعاني حالة ضعف وتردد شكلت خطورة كبيرة في رأي السعودية . فبعد تجربة الموقف الأمريكي في سوريا ،لم تعد تنتظر الرياض الكثير من إدارة أوباما، خاصة في موضوع الأزمة المصرية ، فالبنسبة للرياض تبدو الإدارة الأمريكية مرتبكة ومترددة في سياساتها ولا تستطيع حسم مواقفها والرياض لا تستطيع انتظارها طويلا ، في ظل أحداث متسارعة وظروف ملتبسة تمر بها المنطقة .

ولا شك أن الرياض قد تعلمت درسا من الموقف الأمريكي تجاه الوضع السوري حيث مر علي الثورة السورية عدة سنوات تحولت خلالها إلي حرب أهلية مدمرة،

لذلك دعت السعودية والإمارات والبحرين إلي ترتيبات أمنية لا تعتمد علي الولايات المتحدة فقط ، بل طالبت بأدوار دولية وإقليمية أخري ومنها الدور المصري .

سيناريوهات ومسارات للعلاقات السعودية المصرية

يمكن وضع عدة مسارات للعلاقات بين الدولتين على النحو التالى :

- **المسار الأول**: استمرار تطور هذه العلاقات وذلك في ظل حدوث مزيد من التقارب في وجهات النظر بين الدولتين فيما يخص القضايا الإقليمية المختلفة وعلي رأسها الأزمة السورية واليمنية والتمدد الإيراني في المنطقة والموقف من الجماعات الإرهابية بكافة أنواعها.
- **المسار الثاني**: تراجع العلاقات المصرية السعودية وذلك نتيجة لتضاد موقف الدولتين من تطورات الأوضاع الإقليمية والتعارض في الرؤى والأهداف المتوخاة علي الصعيد الخارجي ، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث توتر دبلوماسى نتيجة لسعي كل طرف لفرض ترتيباته في المنطقة ، ومن أبرز الأمثلة علي ذلك دعوة مصر لإنشاء قوة عربية مشتركة،وبعد اتخاذ خطوات في هذا الملف، خرجت الرياض بمشروع إنشاء تحالف إسلامي يتخطي الفكرة العربية، مما أدى إلي تراجع مشروع القوة العربية المشتركة لصالح ترتيبات سعودية أخرى .

ومع متابعة التطورات السياسية بين الدولتين يتبين أن تشهد العلاقات المصرية السعودية نقلة نوعية ، تبدأ مع تحركات الرئيس عبد الفتاح السيسى على المستويين الدولي والاقليمي، بعد فترة طويلة من الركود تقلص خلالها الدور المصري ، فقد قام الرئيس بإعادة بناء التحالفات المصرية مع دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية، وانصب التركيز على تعزيز تلك التحالفات، التي تعتبر (من منظوره) المفتاح لتعزيز المصالح الوطنية لمصر في مجموعة متنوعة من الجوانب والمجالات ، كما راوده الأمل في استخدام ذلك للضغط على الولايات المتحدة والقوى الغربية لاحتضان نظامه، وهو ما تحقق بالفعل حيث

دعت دول الخليج دول العالم إلى قبول نظام الرئيس السيسي، ودعمت مصر مالياً وسياسياً.

نتائج الدراسة :

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الاتى:

١. مرت العلاقات السعودية المصرية بمجموعة من المراحل توافقت فى معظمها حول مجموعة من القضايا، وتنافرت استثناءا حول قضايا وفقاً لمصلحة كل دولة، وقد أثبتت الدراسة استراتيجية العلاقات السعودية المصرية على الرغم من تغير الأنظمة فى مصر فالعلاقات التى تربط الدولتين تقوم بالأساس على العديد من المصالح المشتركة والمتبادلة وأهمها الجانب التاريخى .
٢. أن الدولتين أخذتا بمفهوم الأمن القومي الشامل الذي لا يقتصر تحقيقه على الجوانب العسكرية وإنما يشمل كذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية .
٣. هناك توافقا بين البلدين حول التعامل مع القضايا محل الاهتمام المشترك كسورية واليمن وليبيا ومكافحة الإرهاب وغيرها، ولا يمنع هذا من قيام كل منهما بتقديم اجتهادات في إطار الهدف العام والمشترك طالما أن هذا يتم بعلم ومعرفة الطرف الآخر وموافقته وفي إطار من التنسيق والتكامل في القيام بالأدوار.

توصيات الدراسة :

١. التنسيق في السياسة الخارجية ونقصد التنسيق في المتفق عليه منها لإنه ليس من الواقعية في شىء أن يكون التعاون في القضايا الخارجية قيدا علي حرية واستقلال القرار الوطني لكل دولة.
٢. الاهتمام الجدى المشترك بالأمن القومي العربي وحمايته من المهددات الإقليمية والدولية وعلى رأس هذه المهددات الجماعات الإرهابية والتمدد الإيرانى فى المنطقة.

٣. الاعتراف الموضوعي ب " سوء الأوضاع العربية " من أجل إصلاحها بواقعية وحكمة، فالوطن العربي في أسوأ أحواله الآن، فهناك الإنقسامات الذاتية وهناك إرادة التفتيت الخارجية التي لا تؤدى عملها إلا من خلال الثغرات والفجوات في الذات العربية، ذلك كله يتطلب نظرة استراتيجية واضحة وجريئة تخرج الوطن العربي – بالتدريج – من الأزمات التي يقع فيها والتي تصيب كل عربي بلا استثناء فردا كان أو مجتمعا أو دولة.

مراجع الدراسة :

١- كمال المنوفى ، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة ، (جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦).
٢ - فهد بن سالم بن فيصل أبو ثنين،العلاقات السياسية بين المملكة ومصر من ٢٠٠٠ حتي ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.
٣ - محمد إبراهيم بسيوني ،" تطور العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ،غزة ، جامعة الأزهر ،٢٠١٢ .
٤ - أحمد عبد العزيز أحمد حمزة، السياسة الخارجية السعودية تجاه مصر في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٣ ، رسالة ماجيستير ، جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٦
٥ - سمر المداح، إطلالة تاريخية علي العلاقات المصرية السعودية ، مجلة إدارة الأعمال ، عدد ١٥١ ، ديسمبر ٢٠١٥ ، ص٢٨-٢٩.
٦ - عمر عثمان سعيد الخليسى ، العلاقات المصرية السعودية (١٩٥٦ – ١٩٧٣) ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧ .
٧ - محمد إبراهيم بسيونى ، المرجع السابق .
٨ - al Dalia Abd El Kader, The Impact of the gulf crisis on Egyptian nation security, Cairo university, Faculty of economic and political sciences, ٢٠٠٣.
٩ - معتز سلامة، **"المواقف العربية من ثورة ٢٥ يناير"**، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، العدد ١٩٠، مارس ٢٠١١.
١٠ - عبد القادر ياسين وآخرون، **٢٥ يناير: مباحث وشهادات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت ، ط ١، ٢٠١٣ ، ص ٢١٦

١١ - **العالم يدعو لانتقال منظم للسلطة يعكس تطلعات الشعب... ويصف تنحي الرئيس ب «خطوة تاريخية شجاعة»، جريدة الرياض السعودية**، مؤسسة اليمامة، عدد ١٥٥٧٣ ، ١٢ فبراير ٢٠١١م
http://www.alriyadh.com/603918
١٢ - هالة أحمد الحسيني، **الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية**، العربى للنشر والتوزيع،٢٠١٦، ص ٤٧.
١٣ - مي عزام،**العلاقات المصرية الإيرانية: مستقبل واعد يخفيه غبار المعارك**،البيت الخليجي للدراسات والنشر،١٥ مارس ٢٠١٧ ،متاح على الرابط:
https://gulfhouse.org/posts/1762/
١٤- عبد العزيز بن عثمان صقر، **الأمن الإقليمى لدول مجلس التعاون الخليجى**، مركز الخليج للأبحاث ،جدة ، ط١، ٢٠١٥.
١٥ - عبد السلام نوير، **" في معني الحدث : تكييف ٣٠ يونيو في سياق الحالة الثورية العربية "**،مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٩٤، أكتوبر ٢٠١٣، ص ٥٨.
١٦ - **٩ مليارات دولار مساعدات مالية سعودية لمصر منذ عزل مرسي (تقرير)**، المصرى اليوم ٩، إبريل ٢٠١٦، متاح على الرابط التالى:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/925640
١٧ - **تحولات المواقف الخليجية إزاء مصر بعد سقوط حكم الإخوان**، المركز الإقليمى للدراسات الإستراتيجية ١٢، يوليو٢٠١٣، متاح على الرابط:
http://arabobservatory.com/?p=8721
١٨ - **ملك السعودية يهنئ السيسي ويدعو إلى مؤتمر لمساعدة مصر،٣ يونيو ٢٠١٤، متاح على :**
https://p.dw.com/p/1CBUV
١٩ - **الملك عبد الله في زيارة خاطفة لمصر دعما للسيسي، ٢٠ يونيو ٢٠١٤، متاح على**
https://p.dw.com/p/1CNFT
٢٠ - مركز الخليج لسياسات التنمية، **العلاقات الخليجية المصرية وتطورات ما بعد الإنتفاضات العربية: الإنقسامات المتداخلة** لمزيد من المعلومات انظر الرابط التالى
http://gulfpolicies.org/gcc/index.php?option=com_content&view=article&id=1744&Itemid=483
٢١ - إيمان رجب ، **مخاوف دول الخليج من صعود تنظيم الإخوان المسلمين** ، ملف الإهرام الإستراتيجي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة الثامنة عشرة ، العدد ٢١٣ ، سبتمبر ٢٠١٣ ، ص ١١٢ .

٢٢ - عبدالخالق عبدالله, **التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي,** السياسة الدولية, العدد ١٩٢, أبريل ٢٠١٣.
٢٣ - حسنين توفيق إبراهيم ، **" الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي "** ، مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولي ، ٢٠١٥ ، متاح علي الرابط : **www. Grc.net**
٢٤ - سعيد رفعت ، القوى الإقليمية غير العربية وسياسات الهيمنة على المنطقة، مجلة شئون عربية ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ، العدد ١٤٠ ، ٢٠٠٩، ص ٥ – ١٢
٢٥ - خالد يايموت ، **الإرهاب والأمن الإقليمي الخليجي.. نحو تجديد التحالفات الدولية،** جريدة الشرق الأوسط، ١١ مايو ٢٠١٥، متاح على: https://aawsat.com/home/article/357541/الإرهاب-والأمن-الإقليمي-الخليجي-نحو-تجديد-التحالفات-الدولية
٢٦ - عبد العزيز بن عثمان صقر، **" دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام ٢٠١٣ "**، مركز الخليج للأبحاث ، يناير ٢٠١٣.
٢٧ - مروة وحيد، **تجاذبات إقليمية: العلاقات المصرية السعودية ما بين التوافق والإختلاف** ، آفاق سياسية،القاهرة، المركز العربى للبحوث والدراسات ، أكتوبر ٢٠١٥ ، ص ٥٦.
٢٨- **موازين متحركة: تحولات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان،** التقرير الإستراتيجي العربي ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٥، ص ٢٩٥ – ٣٠٩.
٢٩ - علاء احمد ، "التنسيقى المصرى السعودي".. آفاق جديدة من التعاون بين مصر والسعودية وآلية لزيادة الاستثمارات بين البلدين ، بوابة الأهرام ، بتاريخ ٦ إبريل ٢٠١٦ متاح على الرابط : ' src="ZoneID=1036/newadv/a.aspx?http://www.ahram.org.eg&"
٣٠ - محمد رمضان أبو شعيشع، **ملفات معقدة مستقبل الصراع الإقليمى فى الشرق الأوسط،** المركز العربى للبحوث والدراسات،١٢ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط: **http://www.acrseg.org/40684**
٣١ - محمد عز العرب وعمرو هاشم ربيع، تنويع الخيارات: تحولات السياسة الخارجية المصرية بعد ٣٠ يونيو، التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠١٣-٢٠١٤) القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٥، ص ٤٦٢:٤٥٥.
٣٢ - مروة وحيد ، **مرجع سبق ذكره.**
٣٣ - محمد محمد حامد، **ملامح وحدود الدور المصرى فى سوريا.. الأسباب والمعوقات وسيناريوهات المستقبل،** آفاق عربية ، المركز العربى للبحوث والدراسات ، العدد ١٤ ، فبراير **٢٠١٥.**
٣٤ - محمد رمضان أبو شعيشع، **مرجع سبق ذكره.**